المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

19/12/2014

مجلس النواب يشرع في مناقشة مشروع قانون جديد حول الارهاب

إحالة المشروع على المجلس الوطني لحقوق الانسان

4/10837

جلال كندالي

عرض وزير العدل والحريات مصطفى الرميد، أول أمس الأربعاء، مشروع قانون يقضي بتغيير وتتميم أحكام مجموعة القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

وهو المشروع الذي بسطته الحكومة بلجنة العدل والتشريع بمجلس النواب، حيث اعتبر المشروع العديد من الأفعال تدخل في دائرة الجرائم الارهابية، منها الالتحاق أو محاولة الالتحاق بشكل فردي أو جماعي في إطار منظم أو غير منظم بكيانات أو تنظيمات أو عصابات أو جماعات إرهابية، أيا كان شكلها أو هدفها أو مكان وجودها، ولو كانت الأفعال الارهابية لا تستهدف الإضرار بالمملكة المغربية أو بمصالحها وكذلك تلقي تدريب أو تكوين، كيفما كان شكله أو نوعه أو مدته داخل أو خارج أراضي المملكة أو محاولة ذلك، بقصد ارتكاب احد الأفعال الارهابية داخل المغرب أو خارجه، سواء وقع الفعل المذكور أو لم يقع. ومن بين الأفعال الأخرى التي تدخل ضمن دائرة الإرهاب بحسب المشروع، تجنيد أو تدريب أو تكوين شخص أو أكثر من أجل الالتحاق بكيانات أو تنظيمات أو عصابات أو جماعات ارهابية داخل أراضي المغرب أو خارجها أو محاولة ارتكاب هذه الأفعال. ويعاقب على هذه الأفعال بالسجن من خمس إلى خمس عشرة سنة وبغرامة تتراوح بين 50 الف و500 ألف درهم، غير أنه إذا كان الفاعل شخصا معنويا يعاقب بغرامة تتراوح بين 250 الف درهم و 2,500,000 درهم مع الحكم بحله... كما يعاقب بنفس العقوبة كل من قام بالدعاية أو الإشادة أو الترويج لفائدة كيانات أو تنظيمات أو عصابات أو جماعات إرهابية بإحدى الوسائل المنصوص عليها في هذا المشروع.

وجاء المشروع أيضا ليغير أحكام الفصل 5-218 من مجموعة القانون الجنائي، لينص على أن كل من قام باية وسيلة من الوسائل بإقناع الغير بارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب ، أو دفعه إلى القيام بها أو حرضه على ذلك يعقاب بالسجن من خمس إلى 15 عشر سنة وبغرامة تتراوح بين 50 الف درهم و500 الف درهم وبخصوص المادة 1-711 التي تنص على أنه بالرغم من أي مقتضى قانوني مخالف، يتابع ويحاكمامام المحاكم المغربية المختصة كل مغربي أو أجنبي ارتكب خارج أراضي المملكة، بصفته فاعلا أصليا أو مساهما أو مشاركا، جريمة إرهابية سواء كانت تستدف أو لا تستهدف الأضرار بالمملكة أو بمصالحها. ويقترح المشروع الصيغة التالية: «غير أنه إذا كانت الأفعال الإرهابية لا تستهدف الإضرار بالمملكة من قبل أجنبي بصفته فاعلا أصليا أو مساهما أو مشاركا، لا يمكن متابعته أو محاكمته إلا إذا وجد فوق التراب الوطني، ولا يمكن أن تجري المتابعة أو يصدر الحكم إذا أثبت المتهم أنه حكم عليه بالخارج من أجل نفس الفعل بحكم حائز لقوة الشيء المقضي به، وأدلى في حالة إدانته بما يثبت أنه قضى العقوبة المحكوم بها عليه أو أنها تقادمت.

وقال مصطفى الرميد وزير العدل والحريات عقب مصادقة مجلس الحكومة على هذا المشروع في أبريل الماضي، إن هذا التخفيض جاء «مراعاة لمبدأ تناسب العقوبة مع الفعل الجرمي المرتكب، ولأن قانون الإرهاب يتضمن مقتضيات غير ملائمة، حيث يذهب إلى الحكم على فعل التحريض بنفس عقوبة الفعل الإرهابي»، بالإضافة إلى تمكين القضاء من استعمال سلطته التقديرية في تقريد العقاب حسب الحالات وما قد ينتج عن التحريض من مفعول.

وقد أحال رئيس مجلس النواب مشروع القانون على المجلس الوطني لحقوق الانسان لإبداء راي استشاري بشانه.

في ما يلي نص المشروع:

■ المادة الأولى:

تتمم كمايلي أحكام الباب الأول من الجزء الأول من الكتاب الثالث من مجموعة القانون الجنائي المصادق عليها بالظهير الشريف رقم 413 - 59 - 1 بتاريخ 28 جمادى الثانية 1382 (26 نونبر 1962).

الفصل 1 - 1 - 218:

تعتبر الأفعال التالية جرائم إرهابية:

- الالتحاق أو محاولة الالتحاق بشكل فردي أو جماعي في إطار منظم أو غير منظم، بكيانات أو تنظيمات أو عصابات أو جماعات ارهابية أيا كان شكلها أو هدفها أو مكان وجودها، ولو كانت الأفعال الارهابية لا تستهدف الإضرار بالمملكة المغربية أو بمصالحها.

- تلقي تدريب أو تكوين، كيفما كان شكله أو نوعه أو مدته داخل أو خارج أراضي المملكة المغربية أو محاولة ذلك، بقصد ارتكاب احد الأفعال الارهابية داخل المملكة أو خارجها، سواء وقع الفعل المذكور أو لم يقع.

- تجنيد أو تدريب أو تكوين شخص أو أكثر من أجل الالتحاق بكيانات أو تنظيمات أو عصابات أو جماعات ارهابية داخل أراضي المملكة المغربية أو خارجها، أو محاولة ارتكاب هذه الأفعال.

يعاقب على الأفعال المذكورة بالسجن من خمس إلى خمس عشرة سنة وبغرامة تتراوح بين 50,000 و500,000 درهم.

غير أنه إذا كان الفاعل شخصيا معنويا، يعاقب بغرامة تتراوح بين 250,000 و2,500,000 درهم، مع الحكم بحله وبالتدابير الوقائية المنصوص عليهما في الفصل 62 من هذا القانون، دون المساس بحقوق الغير وبدون الاخلال بالعقوبات التي يمكن اصدارها في حق مسيري الشخص المعنوي أو مستخدميه المرتكبين للجريمة أو المحاولة.

■ المادة الثانية

تتمم احكام الفصل 2 - 218 من مجموعة القانون الجنائي المشار إليها أعلاه بالفقرة الثانية التالية:

الفصل 2 - 218 (الفقرة الثانية)

يعاقب بنفس العقوبة كل من قام بالدعاية أو الاشادة أو الترويج لفائدة كيانات أو تنظيمات أو عصابات أو جماعات ارهابية بإحدى الوسائل المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة.

■ المادة الثالثة

تغير كمايلي الفصل 5 - 218 من مجموعة القانون الجنائي المشار إليها أعلاه: الفصل 5 - 218:

كل من قام باية وسيلة من الوسائل بإقناع الغير بارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب أو دفعه إلى القيام بها أو حرضه على ذلك يعاقب بالسجن من خمس إلى خمس عشرة سنة وبغرامة تتراوح بين 50,000 و500,00 درهم.

■ المادة الرابعة

تتم كما يلي أحكام القسم الثاني من الكتاب السابع من القانون رقم 01 - 22 المتعلق بالمسطرة الجنائية الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 255 - 02 - 1 بتاريخ 25 من رجب 1423 (3 اكتوبر 2002).

المادة 1 - 711

بالرغم من أي مقتضى قانوني مخالف، يتابع ويحاكم امام المحاكم المغربية المختصة كل مغربي أو أجنبي ارتكب خارج أراضي المملكة بصفته فاعلا أصليا أو مساهما أو مشاركا، جريمة ارهابية سواء كانت تستهدف أو لا تستهدف الاضرار بالمملكة المغربية أو بمصالحها.

غير انه إذا كان الأفعال الارهابية لا تستهدف الاضرار بالمملكة المغربية أو بمصالحها وارتكبت خارج أراضي المملكة من قبل أجنبي بصفته فاعلا أصليا أو مساهما أو مشاركا، فإنه لا يمكن متابعته أو محاكمته إلا إذا وجد فوق التراب الوطني.

ولا يمكن أن تجري المتابعة أو يصدر الحكم إذا أثبت المتهم أنه حكم عليه بالخارج من أجل نفس الفعل بحكم حائز لقوة الشيء المقضي به، وأدلى في حالةإدانته بما يثبت أنه قضى العقوبة المحكوم بها عليه أو أنها تقادمت.

الاتحاد الأوروبي يشيد بدور المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مراقبة حقوق الإنسان بالصحراء

المجلس الوطني لحقوق الإنسان

3/3951

أشاد الاتحاد الأوروبي، الثلاثاء، بدور المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال مراقبة حقوق الإنسان والدفاع عنها بالصحراء.

وأشادت الدول ال28 الأعضاء في الاتحاد، في إعلان صدر في ختام أشغال الدورة ال12 لمجلس الشراكة المغرب - الاتحاد الأوروبي، الذي انعقد ببروكسيل، بدور المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال مراقبة حقوق الإنسان والدفاع عنها بالصحراء من خلال لجانه في العيون والداخلة.

وأشارت هذه الدول إلى أن "الاتحاد الأوروبي يعبر عن تشبثه باحترام حقوق الإنسان، ويشيد، في هذا السياق، بتعزيز ودسترة دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال المراقبة والدفاع عن حقوق الإنسان، بما في ذلك في الصحراء من خلال لجانه في العيون والداخلة".

كما ذكر الاتحاد الأوروبي بتشبثه بتسوية نزاع الصحراء ودعمه الكامل لجهود الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الشخصي على مساعدة الأطراف على التوصل إلى "حل سياسي عادل ودائم ويحظى بقبول جميع الأطراف المعنية".

وشجع، بهذا الصدد، "كافة الأطراف على مواصلة العمل مع المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، قصد التقدم في البحث عن حل من هذا القبيل، مع التحلي بالواقعية وروح التوافق".

يذكر أن نزاع الصحراء هو نزاع مصطنع فرض على المغرب من طرف الجزائر. وتطالب "البوليساريو"، وهي حركة انفصالية تحظى بدعم النظام الجزائري، بإقامة دولة وهمية بالمغرب العربي.

وتعرقل هذه الوضعية كافة جهود المجتمع الدولي لإيجاد حل للنزاع يرتكز على حكم ذاتي متقدم في إطار السيادة المغربية واندماج اقتصادي وأمني إقليمي.

بعد طلب تقدمت به المعارضة إلى لجنة العدل

مجلس النواب يحيل مشروع تغيير قانون مكافحة الإرهاب على مجلس اليازمي

9/2014

الرباط- ع-ع

■ استجاب مكتب لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس النواب، لطلب تقدمت به فرق المعارضة، يقضي بإحالة مشروع قانون على المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ويتعلق الأمر بالمشروع رقم 86.14 الذي يقضي بتغيير وتتميم أحكام مجموع القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية المتعلقة بمكافحة الإرهاب. حيث قرر أعضاء مكتب اللجنة بالاجماع خلال اجتماعهم الأخير، الموافقة على طلب الإحالة، ما يعني أن هذا الطلب يوجد فوق مكتب رئيس مجلس النواب، الذي علمت "رسالة الأمة" أنه بدوره أحاله على مجلس اليزمي.

وكانت فرق المعارضة (الاتحاد الدستوري والاستقلال والأصالة والمعاصرة والاتحاد الاشتراكي)، قد طالبت قبل أسبوع في رسالة وجهتها إلى الدكتور محمد الزردالي، رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، بإحالة مشروع القانون المذكور، على المجلس الوطني لحقوق الإنسان، من أجل إبداء الرأي حول مضامينه، ومدى احترامه لحقوق الإنسان، كما هو منصوص عليها في الدستور ومتعارف عليها دوليا.

وجاء طلب المعارضة، مبنيا على ما تقتضيه المادة 234 من النظام الداخلي لمجلس النواب والتي تنص على أنه "يمكن لرئيس المجلس بقرار من المكتب وبناء على طلب من اللجنة الدائمة المعنية، أن يطلب من إحدى المؤسسات والهيئات المنصوص عليها في الباب الثاني عشر من الدستور إبداء الرأي بخصوص مضامين مشروع أو مقترح قانون وفقا للقوانين المنظمة للمؤسسات والهيئات المذكورة".

وتجدر الإشارة إلى أن مشروع القانون القاضي بتغيير أحكام مجموعة القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، الذي أعدته وزارة العدل والحريات، من بين ما ينص عليه هو فرض "عقوبات ما بين 5 و15 سنة لمن تلقى تدريبا أو تكوينا داخل أو خارج المغرب أو محاولة ذلك بقصد ارتكاب أحد الأفعال الإرهابية داخل المملكة أو خارجها، سواء وقع الفعل المذكور أو لم يقع، أو من يجند أو يدرب أو يكون شخصا أو أكثر من أجل الالتحاق بكيانات أو تنظيمات أو عصابات أو جماعات إرهابية داخل أراضي المغرب أو خارجها".

قضية

شكل إيداع المغرب لوثائق التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وإحداث آلية وطنية تختص بالمراقبة والتتبع، منعطفا تاريخيا في مسلسل الإصلاحات التي انخرط فيها المغرب في مجال حقوق الإنسان، لكن ماذا تعني المصادقة على هذه الآلية؟

سعد بن علي

صادقت الحكومة المغربية على آلية البروتوكول الاختياري لمناهضة التعذيب بالمغرب، بعد سنة من قرارها القاضي بالانضمام إلى الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب، ما يعني أن الدولة المغربية مقبلة على إحداث "اللجنة الوطنية للوقاية من التعذيب". على اعتبار أن وضع المغرب لأوراقه من أجل تفعيل آلية مناهضة التعذيب بالمغرب تلزمه بإنشاء الهيئة الوطنية للحماية من التعذيب. وبذلك يصبح المغرب الدولة رقم 76 التي توقع على ملحق هذا البروتوكول الاختياري.

وتردد المغرب كثيرا قبل أن يقدم أوراقه للتصديق على هذه الآلية، بحيث كان للمغرب عدد من التحفظات، قبل أن يعلن عن رغبته في رفع تلك التحفظات سنة 2006 لما ترشح لعضوية مجلس حقوق الإنسان. وهذه التحفظات التي كان يسجلها المغرب كانت تهم المادتين 20 و21 من الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب، التي تخول للجنة مناهضة التعذيب الاختصاص بالتحقيق في المعلومات التي تتلقاها أو البلاغات التي ترفعها إليها دولة طرف ضد دولة طرف أخرى لا تفي بالتزاماتها المترتبة عن الاتفاقية، ورغم رفعه للتحفظات إلا أنه لم يصادق على الآلية التي تراقب التعذيب وتمنعه. وبعدها أعلن المغرب في رسالة ملكية بمناسبة الذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 2008 عن رغبة المغرب في التصديق على هذه الآلية دون أن يتخذ أي إجراء في ذلك، وشكل هذا التردد أرضية لاحتجاج العديد من الجمعيات الحقوقية على الحكومة.

وتجدر الإشارة إلى أن المغرب صادق على الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب في 21 يونيو1993، وبعدها أصدر القانون رقم 22-1 المتعلق بالمسطرة الجنائية الذي أورد مقتضيات جديدة تفرض على النيابة العامة أو قاضي التحقيق إجراء فحوصات طبية على المشتبه فيه، إذا طلب منهما ذلك، أو عاينا عليه آثارا تبرر هذا الإجراء. نفس القانون جاء بمقتضيات تسمح للمشتبه فيه الموضوع تحت الحراسة النظرية بالاتصال بمحام في ظروف تكفل سرية المقابلة. غير أن الآلية الجديدة تسير في اتجاه ضمان فعالية أكبر لمناهضة التعذيب بالمغرب.

ماذا تعني المصادقة؟

إلزام المغرب نفسه بشكل طوعي بالمصادقة على إحداث هيئة وطنية كآلية من آليات مراقبة التعذيب بالمغرب، يعني أن المغرب سيكون ملزما ومجبرا على الاستجابة وتطبيق القواعد الآمرة التي تشترطها الاتفاقية في بنودها، بحيث أن هذه القواعد والبنود والشروط الواردة في الاتفاقية ستمنع المغرب من التذرع بأي ذريعة تهم التعذيب بالمغرب "سواء كانت حالة حرب أو تهديدا بالحرب أو عدم استقرار سياسي داخلي، أو أية حالة من حالات الطوارئ العامة"، كما تقول الاتفاقية في إحدى بنودها، كما تمنع "التذرع بالأوامر الصادرة عن موظفين أعلى مرتبة، أو عن سلطة عامة لتبرير التعذيب". بحيث أن الاتفاقية تفرض على الدول التي صادقت على هذه الآلية أن تستعجل فتح تحقيق في أي حالة تعذيب يشتبه في وجودها. كما ستفتح الباب أمام عموم المواطنين لإرسال شكاياتهم للجنة الوطنية المكلفة بمراقبة حالات التعذيب بالمغرب، كما أشار إلى ذلك أحمد الهايج رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان.

فضلا عن ذلك، سيكون المغرب ملزما بأن تكون أبواب المؤسسات السجنية ومراكز الاعتقال مشرعة أمام المراقبين المحليين والدوليين، من جمعيات مدنية حقوقية مغربية وخبراء أمميين مكلفين بمراقبة وضعية السجون المغربية ومراكز الاعتقال. ومن شأن هذه الإجراءات أن تحد من تضخم التعذيب وتزايده، بالنظر إلى أن التجارب الدولية أبانت أن إحداث مثل هذه الآليات تساهم في الحد من مثل هذه الظواهر بنسبة تصل إلى 90 في المائة من حالات التعذيب.

ولأن التي أحدثت هذه الاتفاقية في الأصل هي لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب المكلفة بالتنفيذ الفعلي للاتفاقية بتاريخ 1984/12/10، فإنه سيكون المغرب ملزما برفع التقارير التي تعدها اللجنة التي يرى الحقوقيون ضرورة أن تكون مستقلة، إلى لجنة الأمم المتحدة المكلفة بالموضوع وستنظر في مدى إعمال القانون الدولي في تشريعاتها الوطنية، وبناء على ذلك سيتم إصدار تقارير تصنف المغرب في المستويات العالمية في مجال الحقوق والحريات، وسيتم قياس تقدم وتأخر المغرب في المجال ومنحه تنقيطا يتناسب مع جهوده الحقوقية الرسمية.

بالإضافة إلى ذلك فإن البروتوكول الاختياري يلزم الدولة المغربية باحترام المعايير الدولية الواردة في المواد 12 إلى 15 من البروتوكول الاختياري والتي تنص على ضرورة أن يعمل المغرب على تسهيل الزيارات لأماكن الاعتقال أو الاحتجاز، وباستقبال

المغرب.. لا تعذيب بعد اليوم

اللجنة فوق أراضيها وتسهيل زيارة أماكن الاحتجاز وفق مقتضيات المادة 4 من البروتوكول، وذلك من منطلق احترام اختيار اللجنة بكل حرية للأماكن التي ترغب في زيارتها، بما فيها مراكز الاعتقال أو الاحتجاز، بحيث لا يمكن للمغرب أن يرفض تقديم التسهيلات الضرورية لزيارات اللجنة لمراكز الاعتقال وأماكن الاحتجاز، إلا في حالة واحدة وهي عندما يتعلق الأمر بالأماكن التي تندرج في إطار المجال المحفوظ للدولة كالدفاع الوطني. كما يفرض البروتوكول تسهيل تنظيم اللقاءات مع المعتقلين، وتقديم المعلومات والإفادات، وحماية الشهود من أجل تقديم المعلومات أو الإفادات التي تعتبر ضرورية للجنة من أجل دراسة وتقييم الأوضاع داخل السجون والمعتقلات.

واعتبر محمد بنعبد الصادق، البرلماني بلجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان بمجلس النواب، أن هذه المبادرة التي أقدم عليها المغرب تسجم مع توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، ويتقدم بها المغرب خطوة إلى الأمام في الاتجاه الصحيح للقطع مع كل ممارسات الماضي، وتفيد أن المغرب عازم على احترام الدولة بكل أجهزتها، المعلنة وغير المعلنة، للحقوق والحريات الشخصية والجماعية المعترف بها دوليا.

وترى المنظمة المغربية لحقوق الانسان أن المصادقة على الآلية تعني ترسيخ دولة الحق والقانون، وتعتبر مدخلا للموافقة على العديد من الاتفاقيات المكونة للمرجعية المتعلقة بحقوق الإنسان بالمغرب.

ويرى أستاذ القانون الدولي بكلية الحقوق بمراكش، يوسف البحيري، أن تصديق المغرب على هذه الآلية يؤشر على رغبة المغرب في الانتقال من مرحلة «المناهضة» التي جاءت في مقتضيات الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب إلى مرحلة «الوقاية»، بتكريس آليات وقائية تتجسد في الزيارات الميدانية لأماكن الاعتقال والاحتجاز أو أي مركز آخر، قد يتواجد فيها أشخاص محرومون من حرياتهم.

رأي الحقوقيين

خطوة المغرب لقيت ترحيبا وإشادة واسعة من قبل الفاعلين الحقوقيين، بعدما اعتبروا أن خطوة الحكومة المغربية كانت جريئة ومهمة، مؤكدين أن هذه المبادرة كانت من قبل مطلبا لجميع الحقوقيين المغاربة بدون استثناء.

ورحب أحمد الهايج، رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، بهذه الخطوة التي وصفها بالإيجابية، رغم طول انتظارها. ونوه رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، محمد النشناش، بدوره، بخطوة المغرب، معتبرا أن هذه الآلية ستمكن الحقوقيين من مراقبة مراكز الاعتقال والسجون، ووصف الخطوة بالشجاعة، بالنظر إلى أن الدول تتحفظ على المبادرة لأنها تخشى من أن تتعرى سوأتها الحقوقية أمام العالم، وما يفسر هذا الأمر مصادقة 75 دولة فقط من جميع دول العالم على هذا البروتوكول.

ودعا الحقوقيون إلى فتح نقاش وطني واسع لإرساء "اللجنة الوطنية للوقاية من التعذيب"، مشددين على ضرورة تسييج هذه الخطوة بآليات صارمة لحماية المواطنين من التعذيب واتخاذ اجراءات وقرارات صارمة في كل من ثبت أنه مارس التعذيب كيفما كان نوع التعذيب.

ويشير النشناش إلى أن اللجنة الوطنية لمناهضة التعذيب يجب أن تكون مستقلة وتضم شخصيات حقوقية وازنة ومحترمة ولها سمعة طيبة في المجال الحقوقي. وينبه الحقوقي إلى أن هذه الآلية يجب أن تكون بعيدة كل البعد عن إشراف المؤسسات الحكومية لضمان مصداقيتها، ويشدد على أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان هو الآخر لا يجب أن تكون له الوصاية على الهيئة لأنه غير مستقل، بالنظر إلى أن رئيسه يعين بظهير ويتلقى تمويلا من الدولة. ولم يكن إعلان النشناش عن هذا الموقف القاضي بمنع المجلس الوطني من الإشراف على هذه الآلية من فراغ بل جاء بعدما قرأ الإشارات التي أرسلها إدريس اليزمي عندما قال في إحدى المناسبات بأن مجلسه مستعد لاحتضان هذه الآلية، وهو ما جعل النشناش يبدي تخوفه، لأن الآلية لن تكون مستقلة في قرارها بالكامل.

بدورها أثنت الرابطة العالمية للحقوق والحريات (IARF) وهي منظمة دولية يوجد مقرها بجنيف وتعنى بوضعيات حقوق الإنسان في العالم العربي خاصة، (أثنت) على مصادقة حكومة عبد الإله بنكيران على البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وبعدما نوهت بالمبادرة أعربت عن أملها في أن ينتهي اعتقال المغاربة وحل الملفات العالقة منذ العام 2003 حيث اعتبرتهم الرابطة بانهم لم يتمتعوا بضمانات المحاكمة العادلة فضلاً عن تعرضهم للتعذيب، وحذرت من خطورة "استعمال قانون مكافحة الإرهاب في غياب ضمانات احترام حقوق الإنسان".

وطالبت المنظمة بأن تكون الآلية الوقائية من التعذيب التي سيحدثها المغرب مستقلة، ويطالب بإشراك جل "الجمعيات الحقوقية الجادة"، و"انتداب من لهم الكفاءة والاستقلالية ليكونوا أعضاء في الآلية الوطنية".

بينما اعتبر وزير العدل والحريات مصطفى الرميد في لقاء سابق بمجلس النواب أن مصادقة المغرب على البرتوكول الاختياري لمناهضة التعذيب واعتماده آلية وطنية تقوم بدور البحث والتحقيق في كل الادعاءات المتعلقة بالتعذيب في المغرب، سيجعل المغرب من البلدان الرائدة في حماية الحقوق والحريات الأساسية، وسيعزز رصيد المغرب بالمزيد من المكتسبات. وقال من حق المغاربة أن يفخروا بما سجله المغرب من مكتسبات على صعيد دعم دولة الحق والقانون وحقوق الإنسان

تحذير

رغم أن المغرب صادق على الخطوة وأبدى رغبة كبيرة في إحداث آلية المصادقة من خلال تكوين لجنة وطنية تهتم بالأمر إلا أن بعض الحقوقيين أبدوا تخوفهم من أن تتحول الآلية الحقوقية إلى آلية صورية فقط.

ووقفت "مغرب اليوم" عند عدد من البيانات الصادرة عن عدد من الجمعيات الحقوقية المغربية تتعلق بهذا الموضوع، وكلها نبهت الدولة والحكومة إلى ضرورة توفير كل الآليات القانونية والتشريعية والمادية واللوجستيكية لهذه الآلية لتقوم بدورها على أكمل وجه. كما حذرت هذه الجمعيات من عدم اتخاذ الدولة كافة التدابير لمنع التعذيب والاحترام الكامل لحقوق الناس، دون أن تنفي هذه الجمعيات أن حماية حقوق الإنسان وحماية الناس من مختلف ضروب التعذيب التي قد يمارسها أي مسؤول إما بأمر من السلطة التي ينتمي إليها أو من تلقاء ذاته مسؤولية مشتركة.

وفي نفس المنحى ذهب أحمد الهايج، قبل أن يكشف أن النسيج الحقوقي المغربي يشتغل حاليا على وضع تصور دقيق لهذه اللجنة الوطنية لمناهضة التعذيب، لكي تضبط عملها وفعاليتها تدخلها ونجاعتها حتى لا تكون مجرد هيئة صورية.

واعتبرت جل الجمعيات المغربية أن ضمان نزاهة أعضاء اللجنة الوطنية لمناهضة التعذيب شرط أساسي لا يجب التساهل معه، محذرة من الانتقائية في التعاطي مع حالات التعذيب التي قد تظهر هنا وهناك ■

كواليس الأخبار

64618

■ لجأ مستخدمون وموظفون مطرودون من شركة للقروض تابعة لمجموعة البنك الشعبي، إلى القضاء لاستصدار أحكام قضائية ضد الشركة بعد تعرضهم لما وصفوه بالطرد التعسفي دون الحصول على تعويضاتهم ومستحقاتهم. ويفوق عدد المتضررين 30 شخصا، بينهم أطر عليا ومدير التنمية التجارية الذي حكمت له المحكمة بتعويض مالي. ووجه المطرودون من الشركة، شكايات تظلم إلى كل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومؤسسة الوسيط، كما أطلقوا حملة على مواقع التواصل الاجتماعي، للمطالبة بفتح تحقيق حول ما يجري داخل الشركة، وأوضحوا من خلالها أن الشركة المعنية التي غيرت اسمها، دخلت في صراع معهم منذ سنة 2012، بعد تأسيس المكتب النقابي، وخوض أشكال احتجاجية على طريقة تسيير وتدبير الشركة التي يشتغل بها أزيد من 200 مستخدم.

الاتحاد الأوروبي يشيد بتعزيز لجان المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالداخلة والعيون (موغيريني)

بروكسل/18 دجنبر 2014/ومع/ أكدت الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، فيديريكا موغيريني، اليوم الخميس، أن الاتحاد يشيد بتعزيز لجان المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالداخلة والعيون. وقالت موغيريني، في ردها على سؤال كتابي لنائب أوروبي إسباني حول وضعية حقوق الإنسان، إن الاتحاد الأوروبي يدعم ماليا المجلس الوطني لحقوق الإنسان حتى يتمكن من القيام بمهامه لمراقبة حقوق الإنسان على أحسن وجه، بما في ذلك في الداخلة والعيون. وأضافت موغيريني، في ردها باسم المفوضية الأوروبية، الذي نشر اليوم، أنه فضلا عن مراقبة حقوق الإنسان، يضطلع المجلس الوطني لحقوق الإنسان أيضا بمهمة إصدار توصيات ومعالجة الشكايات المتعلقة بحقوق الإنسان. وأشارت إلى أن الاتحاد الأوروبي أعرب عن دعمه لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2099 (2013)، والذي يؤكد أهمية تحسين وضعية حقوق الإنسان في الصحراء وفي مخيمات تندوف. وقالت إن الاتحاد الأوروبي يتابع عن قرب تطورات قضية الصحراء، وأعرب عن انشغاله إزاء طول أمد النزاع وتأثيراته على الجانب الأمني، وكذا على احترام حقوق الإنسان والتعاون بالمنطقة. وأضافت موغيريني، وهي أيضا نائبة رئيس المفوضية الأوروبية، أن الاتحاد الأوروبي يدعم، في هذا الصدد، جهود الأمم المتحدة للتوصل إلى عادل ودائم لهذا النزاع. وكان الاتحاد الأوروبي والمغرب وقعا، سنة 2013، برنامجا يروم حماية حقوق الإنسان والنهوض بها في المملكة، خصص له مبلغ 2,9 مليون أورو. وسيمكن هذا البرنامج، خلال الثلاث سنوات المقبلة، من تعزيز القدرات المؤسساتية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية، وكذا كفاءاتها المهنية وقدراتها لمراقبة وضعية حقوق الإنسان.

http://www.menara.ma/ar/2014/12/18/1508969-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D9%8A%D8%B4%D9%8A%D8%AF-%D8%A8%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%85%D9%88%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D9%86%D9%8A.html

الصحراء.. الاتحاد الأوروبي يشيد بدور المجلس الوطني لحقوق الإنسان

أشاد الاتحاد الأوروبي، بدور المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال مراقبة حقوق الإنسان والدفاع عنها بالصحراء.

وأشادت الدول ال28 الأعضاء في الاتحاد، في إعلان صدر في ختام أشغال الدورة ال12 لمجلس الشراكة المغرب – الاتحاد الأوروبي، الذي انعقد يوم أمس الأربعاء (17 دجنبر) في بروكسيل، بدور المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال مراقبة حقوق الإنسان والدفاع عنها بالصحراء من خلال لجانه في العيون والداخلة.

وأشارت هذه الدول إلى أن "الاتحاد الأوروبي يعبر عن تشبثه باحترام حقوق الإنسان، () ويشيد، في هذا السياق، بتعزيز ودسترة دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال المراقبة والدفاع عن حقوق الإنسان، بما في ذلك في الصحراء من خلال لجانه في العيون والداخلة".

كما ذكر الاتحاد الأوروبي بتشبثه بتسوية نزاع الصحراء ودعمه الكامل لجهود الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الشخصي على مساعدة الأطراف على التوصل إلى "حل سياسي عادل ودائم ويحظى بقبول جميع الأطراف المعنية".

وشجع، بهذا الصدد، "كافة الأطراف على مواصلة العمل مع المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، قصد التقدم في البحث عن حل من هذا القبيل، مع التحلي بالواقعية وروح التوافق".

http://www.kifache.com/66844

رئيس التجمع العالمي الأمازيغي يسلم لجنة حقوق الإنسان بالإتحاد الأوروبي ملفات حول المعتقلين والأرض والمنتدى العالمي لحقوق الإنسان

بعد فرانسا واصل رئيس التجمع العالمي الأمازيغي رشيد الراخا جولته الأوروبية بالعاصمة البلجيكية بروكسيل، حيث قام يومه الخميس 18 دجنبر 2014، بعقد لقاء مع مساعدة رئيسة لجنة حقوق الإنسان بالإتحاد الأوروبي وعضوة البرلمان الأوروبي إيلينا فالنسيانو.

الراخا في لقائه بمساعدة المسؤولة الأروربية بمقر لجنة حقوق الإنسان التابعة للإتحاد الأوروبي في بروكسيل، قام بتسليم ثلاثة ملفات تتعلق بقضية المعتقلين السياسيين الأمازيغ بسجن مكناس، بالإضافة لقضية نزع أراضي القبائل الأمازيغية، إلى جانب تقرير عن الأجواء التي مر فيها المنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي استضافه المغرب نهاية شهر نونبر الماضي.

التقرير حول المنتدى العالمي لحقوق الإنسان تضمن مختلف مطامن التمييز والخلل والخروقات التي سجلها التجمع العالمي الأمازيغي، سواء فيما يتعلق بالتنظيم أو بإقصاء الأمازيغ وتدخل الأجهزة في اختيار الأشخاص والمنظمات الذين تمنح لهم الدعوات الخاصة لحضور الجلسة الإفتتاحية والورشات الوازنة، هذا إلى جانب المنع الذي تعرضت له المسيرة الإحتجاجية التي نظمها التجمع العالمي الأمازيغ بالتنسيق مع الفعاليات الأمازيغية بمراكش والمغرب أمام قصر المؤتمرات بمراكش، وكذا الإنزال الأمني الكثيف الذي رافق الوقفتين الإحتجاجيتين قبل وبعد المسيرة الممنوعة.

وفيما يتعلق بالمعتقلين السياسيين الأمازيغ في سجن تولال بمكناس حميد أوعضوش ومصطفى أوسايا، فقد سلم رئيس التجمع العالمي الأمازيغي للمسؤولة الحقوقية الأوروبية ملفا يتضمن معطيات شاملة عن الخروقات التي شابت محاكمة المعتقلين، إلى جانب مختلف الجهود التي بذلها التجمع العالمي الأمازيغي وفعاليات أمازيغية سواء مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان أو وزارة العدل المغربية من أجل إنصاف المعتقلين الأمازيغيين، وهي الجهود التي ووجهت بالتجاهل والوعود التي لم تجد طريقها للتنفيذ بإستثناء مرة واحدة سمح فيها المندوب السامي للسجون لأعضاء التجمع العالمي الأمازيغي مرفوقين بالبرلمانية الأمازيغية فاطمة تاباعمرانت بزيارة المعتقلين في سجن تولال بمكناس.

وبخصوص ملف إنتزاع أراضي الأمازيغ فقد تضمن معطيات شاملة حول القضية، تضمنت مقاربة قانونية إلى جانب شهادات لضحايا نزع أراضي القبائل الأمازيغية من مواطني تلك القبائل ومندوبيها السلاليين، بالإضافة لممثلي إطارات المجتمع المدني المشتغلين على القضية.

هذا ومن المنتظر أن يصدر التجمع العالمي الأمازيغي تقريرا شاملا حول جولة الرئيس الدولي للمنظمة في أوروبا يتضمن تفاصيل لقاءاته.

http://www.amadalpresse.com/index.php/amadal-amazigh/maroc/1204-2014-12-18-17-40-47

EL ASSIMA Post
العاصمة

معرض الكتاب العربي بمدينة العرفان بمناسبة اليوم العالمي للغة العربية

جولة المدينة

الرباط: هاجر محرز

على بعد أمتار قليلة من مدينة العرفان حيث توجد أغلب الكليات ومدارس ومعاهد التعليم العالي في العاصمة الرباط، نصبت خيام معرض الكتاب العربي وذلك تخليدا لليوم العالمي للغة العربية، حيث نظم من طرف جامعة محمد الخامس بالرباط ومعهد الدراسات والأبحاث للتعريب التابع لها، هذا الأسبوع.

وينفتح المعرض أبوابه في وجه الزوار من طلبة وباحثين وأكاديميين ابتداء من الساعة التاسعة صباحا إلى غاية الخامسة مساء بفضاء معهد الدراسات والأبحاث للتعريب التابع لمدينة العرفان وذلك بمشاركة عدة مؤسسات وهيئات دولية ووطنية.

وقد عرف الافتتاح الرسمي لهذا المعرض الذي نظم يوم (الثلاثاء) الماضي، حضور عمداء ومديري وكتاب عامين لعدة مؤسسات مشاركة، بالإضافة إلى أطر وطلبة ومهتمين وعدة شخصيات دولية ووطنية.

ويحتوي المعرض على عدة أروقة تشتمل مجموعات مختلفة من الكتب العلمية والأدبية والثقافية وكذا الروايات والأعمال المترجمة والكتب الدينية من سير وشروحات ومعاجم بالإضافة إلى كتب حول الفنون التشكيلية وفن الطبخ والمعمار والحرف اليدوية بالمغرب، إضافة إلى العديد من المؤلفات التي تعرف بحضارة المملكة وتاريخها وبمدنها التاريخية.

فيما تغيب عنه الكتب الالكترونية إلا أعدادا قليلة التي عرفت إقبالا ملحوظا من طرف الزوار رغم تراجع نسبة القراءة حيث لا يقتصر تدني معدل القراءة على مجال الكتب الالكترونية، بل الورقية أيضا، فحسب برنامج الأمم المتحدة (تقرير سنة 2011) يحتل المغرب الرتبة 162 في لائحة القراءة العالمية. وعلى غرار باقي الدول العربية، لا يزيد معدل القراءة لدى الفرد في المغرب 6 دقائق سنويا، مقابل معدل 200 ساعة سنويا لدى الفرد في الدول الأوروبية.

في هذا السياق تقول هدى وهي طالبة تزور المعرض الدولي لا تهتم بالكتب الإلكترونية لأن "الكتاب الورقي لا يعلى عليه"، فهو باعتقادها يبقى شيئا ملموسا نقرؤه في أي مكان وأي وقت، كما يمكننا أن نحتفظ به سواء للذكرى أو لنستفيد منه نحن أو غيرنا".

ومن جهته، يشير عبد الله، صاحب رواق إلى عوامل تساهم في تغليب اهتمام القراء بالكتب الورقية على حساب الإلكترونية، وهو أسعار الكتب الإلكترونية "الكتب الإلكترونية باهظة الثمن و الحصول على توزيعها بشكل حصري يكلف الكثير، بينما يفترض أن تسهل شبكة الأنترنت نشر الكتب و القراءة، خاصة في العالم العربي، حيث ينبغي تشجيع ثقافة الكتب الإلكترونية، لأن استعمال الأنترنت ارتفع فيه بشكل كبير، يرأي عبد الله الذي يضيف بأنه من الصعب الإقبال على مشروع مكلف جدا ويحتاج لدراسات وتسويق في بلد مازالت تعتبر فيه الكتب الإلكترونية شيئا جديدا.

جدير بالذكر، أن منظمة اليونسكو، أقرت يوم 18 دجنبر من كل سنة يوما عالميا للغة العربية، وقررت الهيئة الاستشارية للخطة الدولية لتنمية الثقافة العربية (إرابيا)، التابعة لليونسكو، أن يكون "الحرف العربي" محور الاحتفال باللغة العربية لهذه السنة (2014).

في هذا الإطار نظم هذا المعرض بمشاركة منظمة "الإيسيسكو"، ومنظمة "الإلكسو" (مكتب التنسيق بالرباط)، ومكتب منظمة اليونسكو بالرباط، ووزارة الثقافة، ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية و المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومجلس الجالية المغربية بالخارج ، وأكاديمية المملكة المغربية، والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، ومؤسسة دار الحديث الحسنية، والرابطة المحمدية للعلماء، وكلية الآداب والعلوم الإنسانية، وكلية علوم التربية، ومعهد الدراسات الإسبانية البرتغالية، ومعهد الدراسات الإفريقية والمعهد الجامعي للبحث العلمي، ومعهد الدراسات والأبحاث للتعريب، وكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-السويسي-، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات-الدوحة، والشبكة العربية الأبحاث والنشر، وأرشيف المغرب، والجمعية المغربية للبحث التاريخي، وإتحاد كتاب المغرب، ومركز دراسات الأندلس وحوار الحضارات، والمركز الثقافي السعودي بالرباط، ومؤسسة فكر، ودار أبي رقراق للطباعة والنشر، والمركز الثقافي التركي، ومعهد "كونفوشيوس" الصين، ومكتبة دار الأمان.

عرف الافتتاح الرسمي حضور عمداء ومديري وكتاب عاملين لعدة مؤسسات مشاركة

الحكومة المغربية تعتمد استراتيجية جديدة للهجرة

اعتمدت الحكومة المغربية، الخميس، استراتيجية جديدة للبلاد في مجال الهجرة واللجوء، التي جاءت تحت شعار: «شمولية وانسانية ومسؤولة»، وتقوم على تدبير تدفق المهاجرين وتسهيل اندماج المهاجرين الشرعيين، ومحاربة الاتجار في البشر ومناهضة الشبكات المرتبطة به، وإحداث إطار مؤسساتي خاص بالهجرة.

وقال مصطفى الخلفي، الناطق باسم الحكومة المغربية، في بيان تلاه بمؤتمر صحفي بالعاصمة المغربية، الرباط: «اعتمد مجلس الحكومة مشروع استراتيجية المملكة المغربية، شمولية وانسانية ومسؤولة، تنطلق من توجيهات جلالة الملك محمد السادس، ومقتضيات الدستور المغربي وتقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مؤسسة عمومية تعنى بحقوق الإنسان في المغرب، والالتزامات الدولية في هذا المجال».

وأضاف الخلفي إن هذه الاستراتيجية «تقوم على تدبير تدفق المهاجرين في إطار احترام حقوق الإنسان والقوانين الوطنية والدولية، وتسهيل اندماج المهاجرين الشرعيين ومحاربة الإتجار في البشر، وإقامة إطار مؤسساتي وتعديل القوانين للملاءمة مع الاستراتيجية الجديدة».

http://m.almasryalyoum.com/news/details/605547

ألف حالة عنف جنسي تجاه القاصرين بالمغرب خلال 6 أعوام 11

أظهرت دراسة حول "العنف الجنسي تجاه الأطفال بالمغرب" أنه تم تسجيل أكثر من 11 ألف حالة عنف جنسي تجاه القاصرين أغلبهم من الفتيات خلال 6 أعوام.

وأفادت الدراسة التي أعلنت عنها ممثلة منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) بالمغرب، خلال مؤتمر صحفي، بالرباط، اليوم الجمعة، أنه تم تسجيل نحو 11 ألفًا و599 حالة عنف جنسي تجاه القاصرين أغلبهم من الفتيات (8129 حالة)، ما بين عام 2007 وعام 2012.

وفي كلمة لها، دعت ريجينا دي دومينيسيس، ممثلة اليونيسيف بالمغرب، إلى التعجيل بإرساء عملية تصد مندمجة لحماية الأطفال من العنف الجنسي وكل أشكال العنف، وذلك بالنظر إلى المعطيات التي كشفت عنها الدراسة.

وطالبت المسؤولة الأممية بتأسيس نظام معلومات وطني لتجميع المعطيات حول العنف الجنسي وهو النظام الذي لم يتم توفيره بعد، مشيرة إلى أن ثمة إجماعًا على أن "العنف الجنسي تجاه الأطفال يعد أسوء أشكال انتهاك حقوق الأطفال ويمثل اعتداءً خطيرًا على كرامة الطفل وسلامته العقلية والجسدية ونموه"، بحسب مراسل الأناضول.

من جهته، قال إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان (حكومي)، إن الأرقام التي كشفت عنها الدراسة لا تعكس الواقع، إذ توجد العديد من الحالات التي ترفض الأسر الإعلان عنها.

ودعا اليزمي إلى محاربة الظاهرة، مطالبًا بإشراك الأطفال في اعتماد سياسة عمومية لمحاربة ظاهرة العنف الجنسي التي تطالهم.

وكشفت الدراسة أن العنف الجنسي تجاه القاصرين شهد ارتفاعًا منذ 2007 حتى 2012، باستثناء 2009 .

وتم تسجيل 2424 حالة عنف جنسي عام 2012 مقارنة بـ (2272) عام 2011، و(2050) عام 2010، و(1543) عام 2009 و(1945) عام 2008 و(1365) عام 2007، بحسب الدراسة.

وبحسب إحصاءات وزارة العدل والحريات المغربي، فقد مثل العنف الجنسي الممارس على الأطفال 26 % من مجموع حالات العنف المسجلة ما بين عام 2010 وعام 2012، بحسب الدراسة.

وأبرزت الدراسة أن زواج القاصرات الذي يعد أيضا شكلا من أشكال العنف الجنسي، عرف ارتفاعا ملموسا بالمغرب إذ تم إبرام 35 ألفًا و152عقد زواج عام 2013، مقابل 18 ألفًا و341 عقدًا عام 2004 أي بنسبة ارتفاع بلغت 91.6 %.

وأوضحت الدراسة أن هناك مظاهر أخرى للاستغلال الجنسي لأغراض تجارية والتي تشمل الاتجار في الأطفال بغرض الاستغلال الجنسي وبغاء الأطفال والاستغلال الجنسي للأطفال في السياحة والسفر وفي المواد الإباحية، موجودة أيضا لكن المعطيات بشأنها قليلة جدا.

وأشارت الدراسة إلى أن الاستغلال الجنسي على الإنترنت وتداول صور الاعتداء الجنسي على الأطفال يعرف ارتفاعا متناميا بالنظر للاستعمال واسع النطاق وغير الآمن للانترنت والهواتف المحمولة وهو الاستعمال الذي يسهل وصول المعتدين الجنسيين للأطفال.

وتم تقديم هذه الدراسة من طرف منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (يونسيف) وجمعية "أمان" لمكافحة العنف الجنسي ضد الأطفال بالمغرب (غير حكومية)، بتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وتم إنجاز هذه الدراسة، التي أشرفت عليها لجنة إشراف ضمت ممثلي وزارة العدل والحريات المغربية ووزارة الصحة المغربية والإدارة العامة للأمن الوطني بالمغرب والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، على امتداد سنة وشارك فيها الأطفال كما ساهم فيها العديد من الفاعلين من خلال ورش عمل نظمت بعدة مدن مغربية.

http://www.raialyoum.com/?p=194031

Le Maroc et le Danemark mènent le combat contre la torture

L'Initiative mondiale contre la torture, un des faits saillants du partenariat entre les deux pays

Œuvrer pour le bannissement de toutes les formes de traitements cruels et inhumains et pour que la convention contre ce genre de pratiques dégradantes devienne une réalité concrète 30 ans après son adoption: le Maroc est, aux côtés du Danemark, résolument engagé dans le combat pour un monde débarrassé de la torture.

En cette année qui tire à sa fin, l'Initiative mondiale contre la torture (CTI) aura été l'un des faits saillants du partenariat maroco-danois au plan multilatéral, tout un symbole à l'heure où le Maroc poursuit avec détermination sa marche pour la consolidation et la promotion des droits humains dans le cadre d'une coopération constante avec les mécanismes internationaux spécialisés.

Une telle démarche à l'international illustre en effet la grande maturité du long processus de réformes engagé par le Royaume depuis l'établissement de l'Instance équité et réconciliation (IER), dont le travail a été salué comme un modèle de la justice transitionnelle visant à rompre avec les violations du passé.

Pour la ministre déléguée auprès du ministre des Affaires étrangères et de la Coopération, Mbarka Bouaïda, l'adhésion à cette initiative découle du choix démocratique stratégique irréversible du Maroc en faveur de la protection et la promotion des droits de l'Homme au niveau national et international.

Le Maroc avait ratifié la Convention contre la torture il y a 20 ans, dans le cadre d'un vaste processus de réformes structurelles et profondes, avait rappelé Mme Bouaïda devant le Conseil des droits de l'Homme de l'ONU à Genève citant la criminalisation de toutes les formes de torture et de mauvais traitement comme l'une des mesures engagées dans ce sens.

Le mois écoulé, le Royaume a déposé les instruments de ratification du Protocole facultatif à la Convention internationale contre la torture, un évènement de taille intervenu à la veille de la tenue à Marrakech du Forum mondial des droits de l'Homme.

«Ce mécanisme revêt une importance capitale puisqu'il permettra d'endiguer le phénomène de la torture, en vue de son éradication», avait réagi le secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Mohamed Sebbar, pour qui il s'agit d'un nouvel acquis qui ouvrira plusieurs possibilités dans le domaine de la protection, surtout qu'il incombe désormais au Maroc de créer un mécanisme national de lutte contre la torture.

Le Maroc a ratifié, en juin 1993, la Convention contre la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants, adoptée le 10 décembre 1984 par l'Assemblée générale des Nations unies.

Depuis, il a présenté plusieurs rapports périodiques et réagi aux recommandations qui s'en ont suivi.

Parallèlement, il s'est engagé dans une coopération soutenue avec les mécanismes internationaux des droits de l'Homme, dans un souci de mettre en œuvre ses engagements en termes de prévention et de lutte contre la torture et les mauvais traitements.

Des visites ont été ainsi effectuées par le Rapporteur spécial sur la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants ainsi que par le groupe de travail sur la détention arbitraire.

Il n'est point fortuit que le ministre danois des Affaires étrangères, Martin Lidegaard, considère l'initiative conjointe avec le Maroc pour promouvoir la ratification universelle de la convention onusienne comme une reconnaissance des efforts consentis par le Royaume en vue d'éradiquer toutes les formes de torture.

Le Maroc a fait un très bon travail en matière de lutte contre la torture, a ainsi relevé M. Lidegaard en marge de la dernière session de l'Assemblée générale de l'ONU à New York.

«Nous sommes très heureux que le Maroc ait décidé de faire partie de cette initiative commune», s'est en outre réjoui le chef de la diplomatie danoise pour qui il est important d'avoir «un pays clé et important de chaque région du monde pour promouvoir la ratification universelle de la Convention de l'ONU sur la torture».

Depuis l'intronisation de S.M le Roi Mohammed VI, le Royaume n'a de cesse de traduire la culture des droits de l'Homme dans son arsenal juridique et dans la pratique au quotidien, la dignité du citoyen marocain étant, pour le Souverain, l'objectif ultime des politiques publiques.

De l'élargissement des prérogatives du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), à la création du Conseil économique, social et environnemental, à la mise en place de l'Instance centrale de prévention contre la corruption, en passant par la réforme importante et historique de la justice militaire, outre l'harmonisation du système judiciaire national avec les conventions des droits de l'Homme et le droit humanitaire international, ratifiés par le Maroc: l'arsenal institutionnel du Royaume a été considérablement renforcé en droite ligne de la Constitution adoptée en juillet 2011.

N'en déplaise à ses détracteurs, le Maroc s'est affirmé en toute légitimité, grâce à cet engagement sans faille comme l'un des porte-drapeaux d'un tel projet d'envergure aux côtés d'une grande démocratie comme le Danemark.

Menée en partenariat également avec le Chili, le Ghana et l'Indonésie, cette initiative a pour but de favoriser la ratification universelle et la mise en œuvre de la convention contre la torture d'ici 2024.

Pour ses initiateurs, ce phénomène continue en effet de sévir dans de nombreux pays du monde. Et au cours de la décennie écoulée, certains tentent même d'en minimiser voire d'en justifier l'usage.

«Il est temps de faire de la convention contre la torture une réalité concrète 30 ans après son adoption», a plaidé le président du comité de l'ONU contre la torture, Claudio Grossman qui a qualifié la mise en place de cet instrument international d'«avancée majeure dans la protection des droits de l'Homme».

Lancée en mars 2014, cette démarche vise à favoriser une coopération régionale et interétatique accrue afin d'obtenir la ratification universelle du Traité contre la torture et sa pleine mise en œuvre.

L'initiative tend ainsi vers l'intensification de l'assistance technique aux pays en développement en mettant l'accent sur le rôle des institutions nationales, des ONG et des experts académiques dans la réalisation des objectifs de la convention.

Aussi, le Maroc a-t-il proposé d'organiser des sessions de formation régionales, faisant part de sa disposition d'abriter la première session consacrée à l'Afrique.

Pour ses promoteurs, le combat contre la torture représente en effet un choix démocratique et stratégique irréversible et un engagement résolu en faveur de la protection et la promotion des droits de l'Homme partout à travers le monde.

L'opinion
www.lopinion.ma

Sahara
Droits de l'Homme

L'UE se félicite du rôle du CNDH

1/1753 o

L'Union européenne (UE) s'est félicitée, mardi, du rôle du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) en matière de surveillance et de défense des droits de l'Homme au Sahara. Les 28 Etats membres de l'UE se sont félicités dans la déclaration sanctionnant les travaux du 12ème conseil d'association Maroc-UE qui s'est tenu hier à Bruxelles, du rôle du CNDH en matière de surveillance et de défense des droits humains au Sahara à travers ses commissions à Laâyoune et Dakhla.

'L'UE exprime son attachement au respect des droits de l'Homme ( ) et se félicite dans ce contexte du renforcement et de la constitutionnalisation du rôle du CNDH en matière de surveillance et de défense des droits de l'Homme, y compris au Sahara à travers ses commissions à Laâyoune et Dakhla", ont souligné les 28 Etats membre de l'UE.

L'UE a rappelé également son attachement au règlement du conflit du Sahara et son plein soutien aux efforts du Secrétaire Général des Nations Unies et de son Envoyé Personnel pour aider les parties à parvenir à une 'solution politique juste, durable et mutuellement acceptable pour toutes les parties concernées".

Elle a, à cet égard, encouragé 'toutes les parties à continuer de travailler avec l'Envoyé Personnel du Secrétaire Général des Nations Unies en vue de progresser dans la recherche d'une telle solution, en faisant preuve de réalisme et d'un esprit de compromis".

L'UE a exprimé dans ce sens le vœu que les efforts en direction d'une meilleure intégration maghrébine contribueront à des avancées dans ce domaine.

Le conflit du Sahara, rappelle-t-on, est un conflit artificiel imposé au Maroc par l'Algérie.

Actualité

760/22

CNDH-PARLEMENT

La signature de deux mémorandums d'entente entre le CNDH et le Parlement incite les deux parties à adopter une approche basée sur les droits de l'Homme en matière de législation, de contrôle, d'action du gouvernement et d'évaluation des politiques publiques et de la diplomatie parlementaire.

Rachid Talbi Alami, Driss El Yazami et Biadillah

Ensemble pour une approche basée sur les droits de l'homme

Le Parlement et le CNDH (Conseil National des Droits de l'Homme) sont déterminés à conjuguer leurs efforts pour une meilleure approche visant la promotion des droits de l'Homme et leur intégration dans les lois, principalement dans l'action législative de contrôle du gouvernement. Driss El Yazami, président du CNDH, Rachid Talbi Alami, président de la Chambre des représentants et Mohamed Cheikh Biadillah, président de la Chambre des conseillers se sont donné rendez-vous au Parlement pour faire part unanimement et de vive voix de la nécessaire harmonisation de l'arsenal juridique national avec les conventions internationales que le Maroc honore en les ratifiant à l'international.

Convaincus de la nécessaire coordination en matière de droits de l'homme, le CNDH et les deux Chambres du Parlement ont procédé à la signature des deux mémorandums d'entente visant à mettre en œuvre une approche axée sur les droits de l'Homme dans l'action parlementaire. La signature de ces deux accords, qui coïncide avec la célébration du 66ème anniversaire de la Déclaration universelle des droits de l'Homme, symbolise la volonté du CNDH et du Parlement d'adopter une approche basée sur les droits de l'homme dans l'action parlementaire. Les deux mémorandums répondent à l'esprit des Principes de Belgrade sur la relation entre les institutions nationales des droits de l'homme et les parlements qui appellent à prendre en considération l'approche basée sur les droits de l'homme dans tous les domaines de législation et de contrôle de l'action gouvernementale et d'évaluation des politiques publiques et de la diplomatie parlementaire.

Les deux accords d'entente appellent à prendre en considération la consultation du CNDH pour toute approche législative et d'adaptation du système juridique national avec les accords internationaux portant sur les droits de l'homme et du droit international humanitaire ratifiés par le Maroc. Ils insistent également sur la nécessité de consulter le CNDH pour toute étude d'impact des projets et accords relatifs aux droits de l'homme. Il s'agit aussi de consulter le CNDH dans les domaines d'évaluation des politiques publiques du point de vue des droits de l'homme.

Dans cet esprit, une stratégie commune sera mise sur pied en vue de veiller au suivi des recommandations prises par les mécanismes régionaux et internationaux intéressés par les droits de l'homme. Le CNDH s'engage de son côté à appuyer l'action diplomatique parlementaire et les capacités des intervenants dans l'action des droits de l'homme et à organiser des activités communes dans le but de rehausser la culture des droits de l'homme.

Les signataires des deux mémorandums (CNDH et Parlement) ont convenu de la nécessité de coopérer pour mettre sur pied une stratégie à même d'assurer la promotion des droits de l'homme. A cet effet, ils ont annoncé la création prochaine d'une commission mixte qui aura pour mission d'assurer le suivi de l'approche et des recommandations relatives aux droits de l'homme.

«Cette initiative hautement saluée est le résultat d'un travail collectif et d'une coopération commune», a fait remarquer Driss El Yazami. La coopération entre les deux parties est appelée donc, avec la signature de ces deux mémorandums d'entente, à se renforcer. Les Principes de Belgrade insistent d'ailleurs sur le nécessaire renforcement des relations entre les parlements et les institutions nationales de promotion et de protection des droits de l'homme■

Mohammed Nafaa

LE MATiN.ma

Handicap International

Quand un enfant est doublement handicapé

15509/10

Dans le cadre du projet «Droits de l'enfant : promotion et application des droits des enfants handicapés privés de famille au Maroc», Handicap International vient de réaliser une étude sur les enfants en situation de handicap abandonnés dans les institutions.

D'après le rapport «Enfance abandonnée au Maroc» publié par l'Unicef en 2010, le handicap constitue un frein décisif à l'adoption d'un enfant abandonné. Résultat : les structures d'accueil, dans leur quasi-totalité, formulent leurs difficultés face à la lourdeur de la prise en charge du handicap des enfants, à savoir l'absence de moyens, financiers, techniques, humains, l'inadéquation des environnements et des ressources…, ce qui rend généralement leurs actions limitées à la survie de l'enfant.

Dans la continuité de ces observations, Handicap International a mis en œuvre, avec l'appui de l'Union européenne, un projet «Droits de l'enfant : promotion et application des droits des enfants handicapés privés de famille au Maroc». Dans le cadre de ce projet qui s'étale sur une durée de trois ans, allant du 1er novembre 2012 jusqu'à fin octobre 2015, Handicap International a lancé une étude nationale sur les enfants en situation de handicap abandonnés dans les institutions pour analyser de manière détaillée cette problématique et connaître avec précision la situation actuelle de ces enfants et leurs conditions de prise en charge.

Cette étude a été réalisée avec la participation de plusieurs acteurs responsables du dossier de l'enfance au Maroc qui ont constitué le comité de pilotage national du projet, notamment l'Unicef, le ministère de la Solidarité, de la femme, de la famille et du développement social, le ministère de la Santé, le ministère des Habous et des affaires islamiques, l'Entraide nationale, l'Observatoire national des droits de l'enfant, le Conseil national des droits de l'Homme, la Rabita Mohammadia des Oulémas, les associations nationales agissant dans les secteurs clefs concernés, notamment le Collectif marocain de promotion des droits des personnes en situation de handicap, la Ligue marocaine de protection de l'enfance et Handicap International. Un séminaire de restitution des résultats de cette étude est prévu aujourd'hui à Rabat.

Les enfants handicapés et abandonnés sont encore plus vulnérables que les autres.

Organisé par Handicap International, en partenariat avec l'Association enfance handicapée à Agadir, l'association Tazzanine d'aide aux enfants abandonnés d'Agadir, la Ligue marocaine pour la protection de l'enfance, cet évènement verra la participation des représentants des acteurs institutionnels chargés du domaine de l'enfance, les associations qui œuvrent dans le domaine de la protection de l'enfance et leurs droits ainsi que celles qui œuvrent dans la thématique de handicap, au niveau national et régional. «L'objectif de ce séminaire est de restituer les résultats de l'étude nationale sur les enfants en situation de handicap abandonnés dans les institutions au Maroc, et valider ses recommandations.

La finalité de l'étude est d'inscrire cette problématique des enfants en situation de handicap abandonnés dans les institutions à l'agenda politique national et local et travailler sur l'élaboration de programmes ou de dispositifs répondant aux besoins de ces enfants handicapés», indique-t-on dans un communiqué conjoint des organisateurs. Et d'ajouter : «Ces résultats permettront de mieux comprendre pourquoi l'abandon d'enfant est à l'origine de nombreuses situations de handicap chez les enfants concernés et quelles sont les déterminants de la problématique liée aux enfants en situation de handicap et en institution. Le séminaire sera aussi une occasion d'ouvrir le débat sur les mesures de protection et de prise en charge de ces enfants pour leur permettre une pleine citoyenneté, telle que consacré par la nouvelle Constitution adoptée en juillet 2011». ■

Hajjar El Haiti

Situation des enfants handicapés privés de famille au Maroc

L'Unicef et la Ligue marocaine de protection de l'enfance avaient dressé un bilan inquiétant concernant le phénomène d'abandon des enfants au Maroc dans leur dernière étude publiée en 2010. En 2008, 6.480 enfants étaient abandonnés, ce qui équivaut à 2% des nouveau-nés pour cette année sur le territoire marocain. Dans la majorité de cas, l'abandon serait lié à une grossesse non désirée ou hors mariage. Une grande partie des déficiences serait due à des tentatives de contraception non médicalement encadrées. Souvent exclus du processus de kafala (adoption), les enfants handicapés sont pris en charge dans les structures d'accueil gérées par les associations. S'agissant des conditions de vie des enfants privés de famille séjournant en institution, il a été démontré, selon de nombreuses études scientifiques couvrant de nombreux pays, que les enfants séjournant sur de longues durées dans des institutions sont plus à risque sur l'apparition de troubles mentaux. Cette dégradation de leur état de santé mentale doit être contenue par une amélioration de la prise en charge durant le séjour de l'ensemble des enfants privés de famille. Ainsi, pour les enfants handicapés de naissance ou ceux délaissés pour diverses raisons, l'amélioration de la prise en charge est doublement essentielle, d'abord parce qu'une partie de ces enfants sont affectés de pathologies extrêmes.

ENJEU

51/152/4780

Violence contre les femmes : le projet de loi de Bassima Hakkaoui piétine

- Examiné en conseil de gouvernement le 7 novembre 2013, le projet de loi relatif à la violence contre les femmes a, depuis, disparu de la circulation.
- C'est une commission présidée par le chef du gouvernement qui le reprend en ce mois de décembre 2014 pour l'amender.
- Les ONG des droits de la femme rappellent au ministère leurs revendications. Elles veulent une loi qui soit conforme aux standards internationaux en la matière.

Le fameux projet de loi (103-13) relatif à la lutte contre la violence à l'égard des femmes, examiné il y a plus d'une année en conseil de gouvernement (le 7 novembre 2013), et disparu depuis de la circulation, refait soudainement surface. Jeudi 11 décembre dernier, il a été soumis à l'examen d'une commission ministérielle sous la présidence du chef du gouvernement, commission créée spécialement pour revoir le projet et y introduire quelques modifications. C'est l'un des projets de loi qui a connu plus de débats et de controverses dans la vie de ce gouvernement. Il faut dire que l'enjeu est de taille et le sujet est très sensible : comment réussir à confectionner une loi qui prévient, qui protège, qui pénalise et qui répare, selon les standards internationaux, toute violence physique et psychologique infligée à une femme, dans un pays qui reste foncièrement conservateur et patriarcal à l'égard de la gent féminine, qui plus est gouverné par une équipe dominée par des islamistes ? L'équation semble en effet difficile à résoudre. Déjà, certaines sources parlent, vu les résistances de courants conservateurs au sein du PJD, d'un sectionnement de ce projet de loi en deux parties qui seront différemment traitées, pour satisfaire tout le monde: garder ce qui est consensuel dans le texte et en écarter les points qui dérangent. Que dit ce projet de loi ? Qu'en pensent les ONG de défense des droits de la femme ? Quelles sont les points les plus litigieux qui ont poussé le gouvernement à le mettre au placard depuis plus d'une année, et à le ressortir pour y introduire des modifications ?

Ces chiffres d'abord sur la violence à l'égard des femmes, devenue depuis quelques années un souci mondial. *«L'un des enjeux les plus préoccupants de notre époque»*, avait souligné le Secrétaire général de l'ONU dans un rapport sur le sujet qui date de 2006. Et ce rapport de révéler qu'une femme sur deux est victime de violences infligées par son compagnon, et une sur cinq d'agression ou de menace d'agression sexuelle. Au Maroc, l'enquête de prévalence des violences à l'encontre des femmes âgées de 18 à 64 ans, menée en 2009 par le Haut commissariat au plan (HCP), nous donne une idée de l'ampleur du phénomène. Près de 6 millions de Marocaines ont subi à un moment ou à un autre de leur vie un acte de violence, notamment psychologique (4,6 millions de femmes), physique (3,4 millions de femmes), sexuelle (2,1 millions de femmes), attentatoire à leur liberté (3 millions de femmes) et, enfin, économique (178 000 femmes).

Du temps de l'ancien gouvernement, un projet de loi sur la violence à l'égard des femmes était déjà en circuit

Dès lors, le besoin d'une loi protégeant la femme de la violence devient une nécessité et une obligation dictées par les conventions internationales signées et ratifiées par le Maroc. L'ONU, dans sa résolution 63/155 de 2008 (venue dans le cadre d'une campagne internationale pour éliminer la violence à l'égard des femmes), demande aux Etats de *«mettre fin à l'impunité des auteurs d'actes de violence à l'égard des femmes»*. Et de mettre en place une *«stratégie nationale et un plan d'action»*, d'abolir toutes les dispositions discriminatoires dans leur législation interne et de pénaliser tous types et actes de violence à l'égard des femmes.

Déjà en 2011, du temps de Nouzha Skalli, ministre du développement social, de la famille et de la solidarité, un projet de loi sur la violence à l'égard des femmes était dans le circuit d'adoption mais il n'a pas pu voir le jour. L'héritière de ce département, Bassima Hakkaoui, en partenariat avec le ministère de la justice et des libertés, le reprend alors à son compte, mais pour donner corps à un tout nouveau projet de loi. Lequel n'a pas échappé aux foudres du mouvement féministe marocain. Les 25 ONG rassemblées au sein du Collectif *«Printemps de la dignité»* présentent alors un mémorandum au chef du gouvernement où elles étalent leurs observations à l'égard de ce projet, ses points de force et de faiblesse. Le 5 novembre dernier, le collectif tient une conférence de presse pour rappeler ses revendications.

Composé de quatre chapitres et de 18 articles, ce projet de loi cite dans un premier lieu, en guise de préambule, le référentiel et la définition des violences à l'égard des femmes tels que consacrés par le droit international en la matière. Il s'agit notamment de quatre types de violence: physique, sexuelle, psychologique et économique. Mais il s'agit là moins d'un préambule que d'une *«lettre d'accompagnement»*, reproche le mouvement féministe. Le fond du projet décliné en dispositions *«est loin de traduire la philosophie du référentiel international»*.

En somme, le projet de Bassima Hakkaoui propose la création d'instruments de prise en charge des femmes

.../...

.../...
victimes d'actes de violence, et de mécanismes de coordination (cellules et comités) entre tous les intervenants en matière de lutte contre la violence à l'égard des femmes (Sûreté nationale, Gendarmerie royale, ministères de la justice, de la jeunesse, de la femme...). Ces cellules et comités auront pour mission d'informer les victimes, immédiatement après tout acte de violence, des lois les protégeant. Il crée aussi une *«commission nationale et des commissions régionales chargées des questions de la femme et de l'enfant»*. Le projet prévoit en outre la criminalisation d'un certain nombre d'actes de violence, dont le harcèlement sexuel dans les lieux publics (la peine peut aller jusqu'à deux ans de prison, et la peine est double si l'agresseur est un collègue dans le travail). Sont criminalisés aussi le mariage forcé, la violation de l'intégrité physique de la femme (via des enregistrements audiovisuels), et les dépenses abusives et de mauvaise foi des fonds de la famille. Le projet criminalise également certains actes qui ne l'étaient pas dans le code pénal, comme le vol entre époux. Quant à l'abus de confiance et à l'escroquerie entre époux, l'affaire n'est portée devant la justice que lorsque la partie ayant subi le préjudice porte plainte. Le projet donne droit aussi aux ONG d'utilité publique ayant été constituées depuis 4 ans de se constituer partie civile dans les affaires de violence à l'égard des femmes.

L'un des points les plus controversés et qui a fait l'objet d'une vive polémique entre le ministère de M^me^ Hakkaoui et les associations de défense des droits de la femme est relatif au viol conjugal, que le projet de loi ne le criminalise pas. Le collectif *«Printemps de la dignité»*, sur ce point, voit les choses autrement. Pour lui, le viol conjugal est une contrainte physique et psychologique exercée par le mari contre sa femme pour l'obliger à avoir une relation sexuelle, il est donc une violence infligée aux femmes comme toutes les autres violences et devrait être criminalisé par la loi. Il serait *«pire que le viol tout court commis en dehors du lien du mariage»*, précise Fouzia Assouli, présidente de la Fédération de la ligue démocratique des droits de la femme. Car, pour elle, le premier, contrairement au second, *«est fondé en principe sur la confiance, l'amour et le respect. Quand il y a violence dans une relation sexuelle entre époux, toutes ces valeurs qui fondent la famille et l'éducation des enfants s'écroulent»*.

Pour le collectif féministe, la question du viol n'est pas la seule à alimenter ses critiques. Le projet de loi, dans son ensemble, ne répond tout simplement pas aux normes et standards internationaux en vigueur. Comme il n'adopte pas la définition et les recommandations internationales en matière de lutte contre les violences fondées sur le genre. *«Il ne répond pas aux dispositions constitutionnelles, ni aux engagements du Maroc en matière de droits des femmes et de lutte contre la violence fondée sur le genre, dans ses dimensions de prévention, de protection, de répression et de prise en charge»*, estime Samira Bikarden, présidente de l'Association démocratique des femmes du Maroc, bureau de Rabat. Il y a même confusion des genres quand le projet intègre dans le même texte la femme et l'enfant, or c'est un amalgame *«qui sème la confusion»*: la violence à l'égard de la femme est une chose, celle exercée à l'égard d'un enfant en est une autre. Ce collectif défend l'idée que la question de la violence à l'égard de la femme doit être comprise et traitée comme une discrimination en raison du sexe.

En conclusion de son mémorandum, le collectif reconnaît qu'il y a bien dans le projet de M^me^ Hakkaoui quelques indicateurs positifs, notamment la définition de la violence *«qui aboutit in fine à en criminaliser certaines formes»*. Il n'en demeure pas moins, pour lui, qu'*«il n'est fait aucun cas dans le texte d'un traitement en profondeur et global du phénomène de la violence à l'encontre des femmes ; qu'il est dépourvu d'un référentiel cohérent et clair, ce qui porte atteinte à sa cohésion, faisant ressurgir des paradoxes évidents dus à l'absence de l'adoption d'une approche genre, fondée sur les droits humains fondamentaux des femmes et la lutte contre toute forme de discrimination»*.

Le projet de loi a pris du retard, une dizaine d'années et non pas seulement une année, selon M^me^ Hakkaoui

Le collectif des 25 ONG de défense des droits de la femme accuse la ministre de la solidarité, de la femme, de la famille et du développement social de ne pas l'associer à l'élaboration de son projet. Accusation rejetée par la ministre qui se défend : *«Le projet a pris en compte tous les avis et les mémorandums des différents acteurs institutionnels et associatifs, des centres d'écoute et d'accueil des femmes victimes de violence, et particulièrement les propositions faites par quatre réseaux d'associations féminines parmi eux le Réseau du printemps de la dignité»*. Elle reconnaît que ce projet a pris beaucoup de retard, non pas une année, mais *«une dizaine d'années à travers les différents gouvernements qui se sont succédé. Quand j'ai pris la relève, il était le premier dossier sur lequel j'ai accentué mes efforts»* pour qu'il soit examiné pour la première fois en conseil de gouvernement.

Quels sont les points sur lesquels la commission présidée par le chef du gouvernement compte introduire des modifications ? M^me^ Hakkaoui n'a pas voulu répondre à cette question.

Il faut dire que la question de la femme a été au devant de la scène et a occupé le terrain depuis une quinzaine d'années, et le code de la famille adopté en 2004 (sans parler des lois ultérieures, dont la dernière en date est celle abrogeant l'article 475 permettant au violeur d'épouser sa victime) a été un coup dur pour les conservateurs. Une loi de plus (outre le dispositif pénal déjà existant), pour mieux protéger les femmes contre la violence, ne peut être expédiée comme une lettre à la poste. Mais pour le collectif des ONG des droits de la femme, il n'est pas question de faire marche arrière par rapport aux acquis enregistrés par le Maroc en la matière : les conventions internationales signées et ratifiées par le Maroc, la Constitution de 2011 qui a même créé une autorité pour la parité et la lutte contre toute forme de discrimination. Sans oublier l'avis émis sur la question par le Conseil national des droits de l'homme, qui consacre tout un chapitre sur le travail de prévention devant être fait en amont pour combattre les préjugés à l'égard de la femme (voir encadré) ■

JAOUAD MDIDECH

Seuls 17,4% des violences survenues dans les lieux publics sont dénoncées

Dans le monde, selon un rapport de l'ONU, une femme sur deux est victime de violences infligées par son compagnon et une sur cinq d'agression ou de menace d'agression sexuelle. Au Maroc, l'enquête nationale sur la prévalence de la violence à l'égard des femmes (ENPVF) du Haut commissariat au plan (HCP), révèle que 62,8% des femmes (6 millions) ont subi un acte de violence sous une forme ou une autre, durant les douze mois précédant l'enquête (3,8 millions en milieu urbain et 2,2 millions en milieu rural). Cette forte prévalence, aussi bien dans l'espace privé que public, est souvent passée sous silence en raison de l'acceptation sociale, de la faible protection des victimes, des limites des dispositifs juridiques et politiques et de la carence des mécanismes de protection et de prévention des violences, participant ainsi à alimenter et renforcer l'impunité dont jouissent les auteurs des violences. Toujours selon le HCP, la déposition de plaintes, chez une autorité compétente, contre les violences subies par les femmes ne concerne que 17,4% des violences survenues dans les lieux publics et 3,2% des actes de violences commises dans le contexte familial. Pour sa part, le Conseil économique et social, dans son avis émis en 2012, «déplore que, dans les faits, et à l'exemple des cas de violence conjugale, la protection judiciaire ne soit pas effective sur le terrain ou qu'elle soit inexistante notamment en milieu rural» ■

Les mesures de prévention préconisées par le CNDH

- œuvrer pour faire de la culture de l'égalité et des droits de l'homme la trame structurante du système éducatif.
- inclure dans les curricula et manuels scolaires, destinés aux structures éducatives formelles et informelles à tous les niveaux d'enseignement, du matériel d'enseignement adapté au stade de développement des apprenants sur les principes constitutionnels relatifs à la non-discrimination, à l'égalité et la parité entre les hommes et les femmes dans tous les domaines, à l'égal droit des femmes et des filles à la dignité et à la résolution non violente des conflits dans les relations interpersonnelles.
- mettre en place des programmes de sensibilisation, de formation et de formation continue au bénéfice du personnel éducatif ; corps d'inspection (largement impliqué dans la définition des programmes et l'élaboration et manuels scolaires), d'orientation scolaire et les chefs d'établissements, sur les principes et valeurs susmentionnés et renforcer leurs capacités en matière de détection précoce des violences domestiques et familiales ;
- institutionnaliser l'approche genre dans le système éducatif à tous les niveaux et dans le respect de la signification profonde de cette approche cadrée par le référent des droits humains des femmes. La transversalité de l'approche devrait lui donner une force de levier pour faire de la culture de l'égalité, et des droits de l'homme en général, la trame structurante du système éducatif.

Source : CNDH

Adoption en Conseil de gouvernement du projet de la stratégie du Maroc en matière de migration et d'asile

Le Conseil de gouvernement, réuni jeudi sous la présidence du Chef du gouvernement, M. Abdelilah Benkirane, a adopté le projet de la stratégie du Royaume du Maroc en matière de migration et d'asile.

Ce projet a été adopté suite à un exposé présenté par le ministre chargé des Marocains résidant à l'étranger et des affaires de la migration, a indiqué le ministre de la Communication, porte-parole du gouvernement, M. Mustapha El Khalfi, dans un point de presse à l'issue du conseil.

Cette stratégie est fondée sur les hautes orientations du Roi Mohammed VI suite à la réunion tenue l'année dernière à ce sujet, les dispositions de la nouvelle Constitution, le rapport du Conseil National des Droits de l'Homme sur cette question et les engagements internationaux du Royaume, a souligné M. El Khalfi.

La stratégie nationale de la migration et de l'asile a été élaborée selon une approche participative qui s'est poursuivie de septembre 2013 jusqu'au mois de décembre courant et a été marquée par l'ouverture sur les expériences internationales avec un diagnostic de la situation actuelle, ce qui a permis d'aboutir à quatre grands objectifs à savoir: Gérer les flux migratoires dans le respect des droits de l'Homme, mettre en place un cadre institutionnel adapté, faciliter l'intégration des immigrés réguliers et mettre à niveau le cadre réglementaire.

Cette stratégie qui vise à faire de la politique publique en matière de migration, une politique harmonieuse, globale, humaniste et responsable, comporte onze programmes touchant des domaines fondamentaux comme l'éducation et la culture (l'intégration dans le système scolaire, la formation des langues, la culture marocaine), la jeunesse et les sports (programmes sportifs et loisirs), la santé (accès aux soins), l'habitat (encouragement du droit à l'habitat dans un cadre légal), l'assistance sociale et humanitaire, la solidarité et le développement social, l'accès à la formation professionnelle et la facilitation de l'accès à l'emploi.

Elle porte également sur la gestion des flux migratoires et la lutte contre la traite des êtres humains et les réseaux de ce trafic, le renforcement de la coopération et des partenariats au niveau international, la modernisation du système juridique et l'adoption d'une politique de communication agissante dans le domaine de la migration et l'asile.

http://www.atlasinfo.fr/Adoption-en-Conseil-de-gouvernement-du-projet-de-la-strategie-du-Maroc-en-matiere-de-migration-et-d-asile_a57843.html?__scoop_post=357815b0-8760-11e4-f42f-842b2b775358&__scoop_topic=3640045#__scoop_post=357815b0-8760-11e4-f42f-842b2b775358&__scoop_topic=3640045

La calligraphie arabe à l'honneur

Journée mondiale de la langue arabe

Mohamed Nait YoussefPublié dans Albayane le 18 - 12 - 2014

Dans le cadre de la célébration de la Journée mondiale de la langue arabe, l'Université Mohammed V de Rabat et l'Institut d'Etudes et de Recherches pour l'Arabisation, organisent du 16 au 18 décembre courant, le salon du livre arabe, et ce, en partenariat avec plusieurs institutions et organisations marocaines et internationales.

En effet, l'inauguration de ce salon a été marquée par la présence des directeurs des institutions participantes, écrivains, étudiants, ainsi que des personnalités culturelles venues des différents coints pour célébrer cet événement assez important. Il est à rappeler que l'Unesco, lors de sa 190e session en octobre 2012, a instauré le 18 décembre de chaque année comme journée mondiale de la langue arabe. Pour cette année, elle a choisit la calligraphie arabe, thème de la journée mondiale de la langue arabe. Pour ce faire plan intitulé « Plan Arabia » a été initié par l'UNESCO en 1999 dans le but de « doter les pays arabes d'un cadre à l'intérieur duquel ils pourront mettre en valeur leur patrimoine culturel, préserver le passé mais en mettant plus particulièrement l'accent sur l'avenir, et ouvrir le monde arabe aux influences et technologies nouvelles tout en sauvegardant l'intégrité du patrimoine arabe. », indique t on l'UNESCO. Dans ce cadre également, cette manifestation culturelle d'envergure a été tenue en partenariat avec organisation ISESCO, organisation ALECSO (bureau coordinateur à Rabat), le bureau de organisation Unesco à Rabat, ministère de la culture, le ministère des affaires islamiques, le Conseil national des droits de l'homme, Le Conseil de la communauté marocaine à l'étranger (CCME), l'Académie Royale Marocaine, Archives du Maroc, L'union national des écrivains du Maroc, l'association marocaine de la recherche historique, l'institut royal de la culture amazighe, l'institut des recherches espagnoles et portugaises, l'institut des recherches africaines, l'institut arabe pour les recherches et l'étude des politiques Doha, la fondation fikr et bien d'autres participants et partenaires. «La Journée de la langue arabe est l'occasion de reconnaître l'immense contribution de la langue arabe à la culture universelle et de renouveler notre attachement au multilinguisme. La diversité linguistique est une composante essentielle de la diversité culturelle. Elle reflète la richesse de l'existence humaine. Elle nous donne accès à d'infinies ressources pour dialoguer, pour apprendre, se développer et vivre en paix», souligne de la directrice générale de l'UNESCO Irina Bokova, à cette occasion.

http://www.maghress.com/fr/albayane/124060